وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري السابع والعشرون ،العدد٤
الخميس ٢٤ مارس ٢٠٢٢

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **بنك الاستثمار الأمريكي جولدمان ساكس: قرارات البنك المركزي المصري سيكون لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد المصري[1].**

- أشار تقرير صادر عن بنك الاستثمار الأمريكي جولدمان ساكس إلى إن القرارات التي اتخذها البنك المركزي المصري ومنها رفع الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، تظهر استجابة فورية للتطورات العالمية، أضاف أن القرارات سيكون لها انعكاسات إيجابية قوية على الاقتصاد المصري والتدفقات الاستثمارية إلى البلاد.
- وذكر التقرير أن رفع المعدل الرئيسي للفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس سيزيد من جاذبية السوق المصرية أمام المستثمرين الدوليين وصناديق الاستثمار العالمية.
- وأضاف التقرير أن هذه الخطوات ستساعد على تحسن تصنيف العملة المصرية، وعكس اتجاه التدفقات الخارجة للأموال من أدوات الدين المصرية لتتحول إلى شراء الجنيه من جانب الصناديق الدولية.
- وأشار إلى أن تشديد السياسة النقدية، في ضوء اتجاهات التضخم المتوقعة، أمر لا بد منه، مشيرة إلى أن البنك المركزي ربما يكون قد رفع أسعار الفائدة بحذر، مراعاة للتأثير على الميزانية المالية ونمو الناتج المحلى الإجمالي، وإن كان من المرجح أن تشهد الفائدة زيادة أخرى بمقدار ١% هذا العام، اعتمادًا على التطورات العالمية.
- وذكر أن شهادات الإيداع التي تقدمها بنوك القطاع العام تهدف إلى تقليل السيولة في السوق وتشجيع الادخار بالعملة المحلية، بالإضافة إلى تعويض المدخرين عن الارتفاع المتوقع في التضخم.

- **وكالة "موديز" العالمية، قرارات البنك المركزي ستحمي احتياطات مصر من النقد الأجنبي[2].**

- أشارت وكالة "موديز" العالمية للتصنيف الائتماني، في مذكرة بحثية إلى إن قرارات البنك المركزي المصري برفع معدل الفائدة بنسبة ١٠٠ نقطة أساس والسماح بخفض قيمة العملة سيساعد على حماية احتياطي البلاد من النقد الأجنبي، وسيؤدي إلى عودة التدفقات الأجنبية ورؤوس الأموال والتي كانت قد تأثرت بالأوضاع التمويلية العالمية الخانقة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية.

- **صندوق النقد الدولي: الحرب في أوكرانيا وأصداؤها على الاقتصاد العالمي[3].**

- أشار صندوق النقد الدولي إلى أن سوف تتدفق آثار الحرب الروسية الأوكرانية من خلال ثلاث قنوات رئيسية:
  - ✓ أولاً: ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
  - ✓ ثانيا: الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.
  - ✓ ثالثا: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.
- وأوضح الصندوق بما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة ٣٠% من صادرات القمح العالمية.

[1] https://alborsaanews.com/2022/03/21/1522295
[2] https://alborsaanews.com/2022/03/21/1522549
[3] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

- يوضح الرسم البياني آثار الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة والحبوب والمعادن:

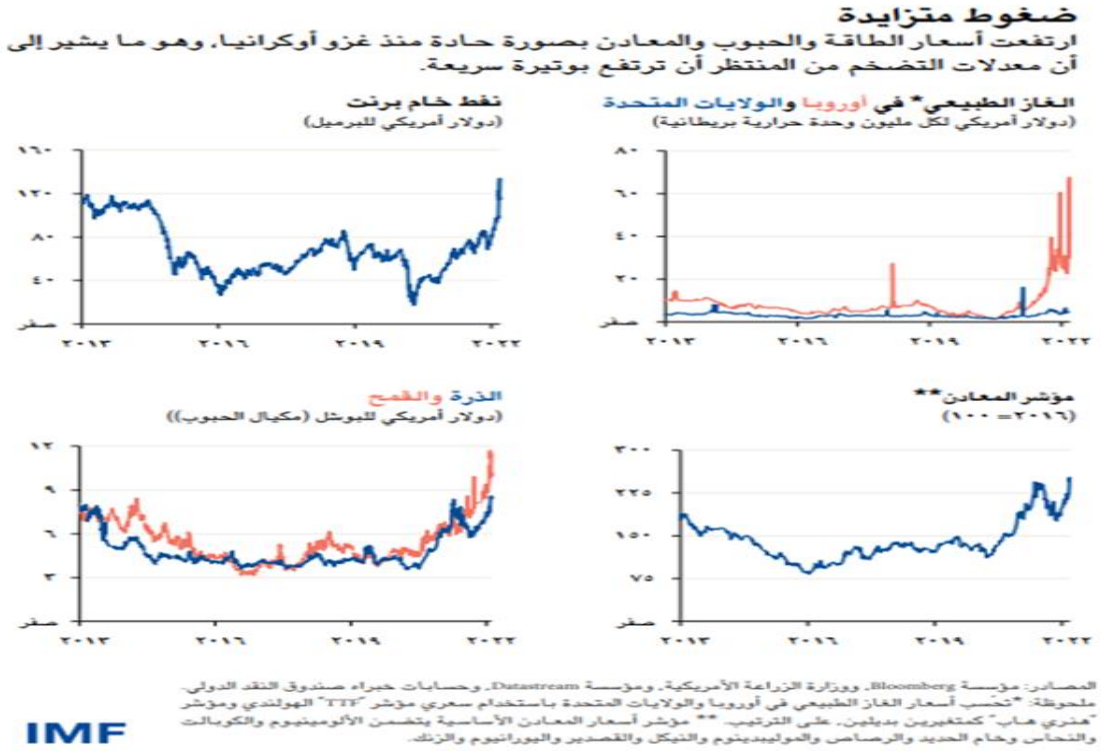

- وأضاف صندوق النقد الدولي، أن إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من التداعيات العالمية، لوجدنا أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي تلك التي لديها علاقات تجارية وسياحية وانكشافات مالية مباشرة، أما الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا.

- وأوضح أن من شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر من حدوث قلاقل في بعض المناطق، من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط، وبرغم صعوبة قياس مدى تردد هذه الاصداء، فإننا نرى بالفعل أن هناك احتمالات بتخفيض تنبؤاتنا للنمو الشهر القادم عندما نقدم صورة أوضح في تقريرنا عن "آفاق الاقتصاد العالمي" وفي تقييماتنا الإقليمية.

- وأضاف صندوق النقد الدولي، أن على المدى الطويل، قد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي–السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأُعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعادت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي، أما زيادة حدة التوترات الجغرافية–السياسية فهي تهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **البنك المركزي يرفع أسعار الفائدة ١% في اجتماع استثنائي[4].**

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائي يوم الاثنين الموافق (٢٠٢٢/٣/٢١)، رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ٩,٧٥%.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تصدر تقريراً بإنجازات مشروعات التحول الرقمي المحققة حتى شهر يناير ٢٠٢٢[5].**

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقريراً يرصد فيه إنجازات مشروعات التحول الرقمي المحققة حتى شهر يناير ٢٠٢٢، حيث أشار التقرير إلى مشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن ومشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالمدن العمرانية الجديدة حيث يعمل المشروعين تنفيذاً لخطة الإصلاح الإداري والتنمية المستدامة والتحول الرقمي للحكومة المصرية والتي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتبسيط الإجراءات وتقليص زمن تقديم الخدمات للمواطنين، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة وتحقيق التكامل بين مراكز تقديم الخدمات الحكومية بالمحليات باستخدام نظام مركزي موحد على مستوى جميع الوحدات المحلية (ديوان/مركز/مدينة/حي/وحدة قروية) بالجمهورية، وخدمات المستثمرين والمواطنين بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

- ويهدف المشروعين إلى محاربة الفساد والحفاظ على المال العام وكيفية استثماره، تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات الحكومية للمواطنين، تحسين بيئة العمل للموظفين، علاوة على تعظيم وتوفير الرقابة من الإدارة العليا، دعم متخذ القرار بالتقارير الإحصائية الدورية لسرعة دعم اتخاذ القرار، إلى جانب إحكام الرقابة والسيطرة وإتاحة أدوات تقييم أداء الموظفين، وقد بلغ إجمالي عدد المراكز التكنولوجية المطورة بالأحياء والمدن ٣١٦ مركز حتى يناير ٢٠٢٢ تقدم ٢٨١ خدمة على مستوى محافظات الجمهورية، كما بلغ إجمالي المراكز التكنولوجية المطورة بالمدن العمرانية الجديدة ٢٢ مركز حتى يناير ٢٠٢٢ تقدم ١٤٤ خدمة.

- وأوضح التقرير زيادة فاعلية التشغيل لبوابة المحليات حيث بلغ الإيراد الإجمالي للمعاملات من خلالها حوالى ٢٣،٣٨٣،٣٧٤ جنيه مصري بعدد معاملات ٣٦٨٤ معاملة، كما بلغ الايراد الإجمالي لمنظومة المحليات (إلكتروني- بنكي- نقدى- بوابة خدمات) على مستوى الجمهورية ١،٥٣١،٨٠١،٠٣١ جنيه مصري خلال الربع الثاني من السنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، إلى جانب الانتهاء من تطوير الديوان الذكي بمحافظة الإسكندرية وربط خدماته بالمراكز التكنولوجية الموجودة بالأحياء على مستوى المحافظة، فضلا عن تطبيق الأجهزة اللوحية (التابلت) كوحدات ميدانية للتحصيل للحملات بمحافظة السويس تمهيداً للتعميم على مستوي جمهورية مصر العربية، علاوة على استمرار عمل المنظومة بكفاءة تامة لتنظيم كافة الاعمال والأنشطة وتقديم كافة أوجه الدعم (متابعة تشغيل المنظومة – استدامة العمل -الاستضافة – تدريب -.....)، إلى جانب إتاحة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالمراكز والمنظومة والبوابة، واستكمال بيانات الكم المتراكم بمدينة العاشر من رمضان وذلك للربط مع منظومة الشهر العقاري بوزارة العدل وتسليم مقرات الشهر العقاري بالمدن العمرانية الجديدة. وفيما يتعلق بمشروع المراكز التكنولوجية المتنقلة.

- أشار التقرير إلى إنه يتمثل في تجهيز مركز تكنولوجي متنقل لتقديم الخدمات الحكومية وتوصيلها للمواطن حتى محل إقامته، لتخفيف الضغط عن المراكز المتكدسة ولتوفير حياة أفضل وأيسر للمواطن، وذلك بهدف تقليل معدل تردد المواطنين على الجهات الحكومية وتوفير الوقت والجهد والمال، ورفع مستوى الرضا لدى المواطنين، وقد بلغ إجمالي عدد المراكز المتنقلة ١٠٧ مركز حتى شهر يناير ٢٠٢٢، وسلط التقرير الضوء على مشروع مجمعات الخدمات الحكومية النموذجية المتكاملة، حيث تضمنت اتفاقية التعاون بين جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة في مجال تطوير العمل الحكومي انشاء مجمعات خدمات حكومية نموذجية متكاملة تقوم بتقديم الخدمات الجماهيرية للمواطنين، بهدف التيسير على المواطنين في الحصول على الخدمات، إلى جانب الاستفادة من الخبرات التي قامت دولة الامارات العربية المتحدة في تنفيذها في هذا المجال.

- وأوضح أن محافظة اسوان تمثل أول مجمع للخدمات الحكومية النموذجية المتكاملة، وقد تضمنت مخرجات حتى ٢٠٢٢/١/٣١ الانتهاء من الاعمال الانشائية بنسبة ١٠٠%، إلى جانب الانتهاء من أعمال خط انحدار الصرف الصحي بنسبة ٧٥%، تصميم شعار وأسم للمركز والاتفاق عليه كعلامة تجارية، وجاري التنسيق مع الجهات الحكومية مقدمي الخدمات (وزارة الداخلية - وزارة العدل - هيئة التنمية الصناعية - جهاز تنمية التجارة الداخلية)وأشار التقرير إلى مشروع تطوير البنية المعلوماتية لمشروعات الصحة والذى يتضمن مشروعي استدامة تسجيل المواليد والوفيات والبنية المعلوماتية لأنظمة التطعيمات بالمشاركة مع وزارة الصحة والسكان والذي يهدف الى استدامة المنظومة المميكنة لتسجيل المواليد والوفيات في ٤٦٦٦ مكتب صحة على مستوى الجمهورية

---

[4] https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Special-MPC-Meeting-Press-Release---21-March-2022.aspx
[5] https://mped.gov.eg/singlenews?id=1069&lang=ar

بما يضمن تأمين استمرارية عمل المنظومة بكفاءة وأداء جيد كذلك تطوير مكوناتها لضمان الاستدامة وتعظيم الفائدة من مخرجات المنظومة، مما ساعد في القضاء على الاخطاء في بيانات المواليد والوفيات وتوفير المؤشرات الصحية حسب المعايير الدولية، ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة المنظومة الصحية (الوقائية) للمواليد الجُدد و تسجيل ومتابعة التطعيمات بالوحدات الصحية، إلى جانب دعم مُتخذ القرار بالتقارير الإحصائية الدورية لسرعه دعم اتخاذ القرار.

- وفيما يتعلق بمنظومة تسجيل المواليد والوفيات فقد تم رفع القدرة التشغيلية لعدد ٢١٠١ مكتب تسجيل المواليد والوفيات حتى شهر يناير ٢٠٢٢ ، إلى جانب تدشين حملة للتوعية بحملة التطعيم ضد مرض شلل الاطفال للأطفال من عمر يوم الى ٥ سنوات عن طريق ارسال عدد ٦,٥ مليون رساله نصيه، وجارى تحديث نسخة التكويد الدولي للأمراض من النسخة ال ١٠ الى النسخة ١١ الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، فضلا عن الإعداد لربط قواعد بيانات الصحة الخاصة بالمواليد حديثي الولادة مثل (الحضانات - اختبار الغدة الدرقيه- التطعيمات-مبادرة قياس السمع والاتزان - قاعدة بيانات المواليد) واصدار رقم موحد للطفل لاستخدامه في الخدمات الصحية المقدمة للأطفال حتى يتم اصدار رقم قومي للطفل وذلك لتوحيد البيانات وانشاء ملف طبى موحد، علاوة على استمرار إتاحة بيانات المواليد والوفيات للجهات الحكومية المستفيدة لحظياً التي تقدم دعم عيني ونقدى (الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي – وزارة التضامن الاجتماعي – هيئة البريد المصري – وزارة التموين والتجارة الداخلية.....)، بالإضافة إلى استمرار إتاحة بيانات المواليد والوفيات للهيئة المصرية للشراء الموحد والامداد والتموين الطبي وادارة التكنولوجيا الطبية.

- وتضمن التقرير إتاحة بيانات الوفيات للبنوك المصرية من خلال اتفاقية البنك المركزي المصري و I- score مما له عظيم الأثر على الاقتصاد المصري وبما يحقق استدامة المشروع، إلى جانب اعتماد المشروع القومي لتنمية الاسرة المصرية على المنظومة حيث توفر المنظومة كافة المعلومات عن الأسر المستهدفة، فضلا عن إصدار جميع المؤشرات الخاصة بصحة الأطفال حديثي الولادة وصحة الأم المنجبة (متوسط سنوي ٢,٣٥ مليون مولود سنوياً) مما يساهم في توفير مالا يقل عن ٢ مليار جنيه سنوياً، وإصدار جميع مؤشرات الوفيات (متوسط سنوي ٦٠٠ ألف حالة وفاة سنوياً)، علاوة على إتاحة لوحات العرض البيانية والتي توضح توزيع المواليد والوفيات على مستوى الجمهورية والجنسيات والنوع واتاحتها للجهات المستفيدة من البيان، بالإضافة إلى الربط مع منصة التواصل الاجتماعي (Rapid pro) والتطبيق في عدد ١٠ مكاتب صحة و بلغ اجمالي التسجيل حوالى ٢٣٥٠ حالة.

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، المرأة المصرية تعيش الآن عصرها الذهبي[6].**

- أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال كلمتها اليوم باحتفالية يوم المرأة المصرية أن المرأة المصرية تعيش الآن عصرها الذهبي، ويعود الفضل إلى السيد رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي الذى أولى ملف دَعم المرأة وتمكينها اهتمامًا خاصًا لإيمانه القوى وثِقته الكبيرة في قُدراتها وصَبرها وجَلَدها في جميع الأزمات، فهي كانت دائمًا ومازالت أهل لهذه الثقة.

- وأضافت الدكتورة/ هالة السعيد، أن الحديث عن ضرورة التمكين الاقتصادي للمرأة، لم يَعُد مُجرد حديث ذو بُعد اجتماعي أو يهدف فقط إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وإنما أصبح ضرورةً اقتصاديةً لتعظيم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية والابداعية التي وهبها الله للمرأة وما تُحققه من قيمة مُضافة تُسهم في النمو الشامل والمستدام، وتأكيدًا لذلك أثبتت الدراسات أن تقليص فجوة النوع الاجتماعي بنسبة ٢٥% يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي بنحو ٥،٣ تريليون دولار.

- وأوضحت أن الدولة المصرية تعمل بجميع مؤسساتها على إنفاذ الدستور فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية للمرأة، وما يلزمه ذلك من تهيئة البيئة المجتمعية التي تساعد المرأة على ممارسة تلك الحقوق، سواء فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة من جهة، وتطوير البنية التشريعية الداعمة لذلك من جهة أخرى، إلى جانب النهوض بالوعي الجمعي باعتباره المعركة الأشد في مواجهة الأفكار المغلوطة المرتبطة بدور المرأة في المجتمع، وتحقيقًا لذلك تُمثلُ قضايا المرأةِ وجهود تمكينِها سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا نقطةَ التقاءِ مُضيئة في جميعِ محاورِ رؤيةِ الدولة المصرية وبرامِجها التنموية، فالاهتمام بدعم المرأة وتمكينها أصبح مُتأصلاً في التوجّه التنموي للدولة من خلال إطلاق دليل التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي الذي يهدف لدَمج البُعد الاجتماعي في جميع الخطط التنموية، كذلك تعمل الدولة على دعم المرأة وتمكينها من خلال العديد من المشروعات والمبادرات مشيرة إلى المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" ودوره في تحسين الأحوال المعيشية للمرأة المصرية، حيث يساهم هذا المشروع في تحسين جودة الحياة لنحو ٣٤ مليون سيدة لما يوفره من خدمات الصحة الجيدة، والسكن اللائق، وفرص العمل.

- وأشارت إلى المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية الذي أطلقته الدولة منذ ليُعزِّز جهود تحسين وضع المرأة، موضحة أن محاور هذا المشروع التنموي تُمثل جميعها روافد تَصُب في الهدف الأسمى الذي تضعه الدولة نَصب أعينها وهو الارتقاء بجودة الحياة للأسرة المصرية، وفي القلب منها المرأة عِمَاد هذه الأسرة وحارسها الأمين، لذلك جاءت المحاور الشاملة لهذا المشروع التنموي لتحقق التمكين الاقتصادي للسيدات، وتقديم الحوافز المادية

[6] https://mped.gov.eg/singlenews?id=1075&lang=ar

المشروطة بالالتزام بالضوابط التي تضمن صِحة المرأة وتحسين ظروفها المعيشية.

- وأكدت أن جهود الدولة واهتمامها بقضايا بالمرأة لم تتوقف عند ذلك بَل تم تنفيذ حِزمة من البرامج والمبادرات للعمل على بناء قدرات المرأة المصرية وتأهيلها لمزيدٍ من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية وتبوء المناصب القيادية حيث تم تدريب نحو أربعة آلاف سيدة من ١٢ محافظة في برنامج القيادات النسائية التنفيذية الذي أطلقه المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة ميزوري الأمريكية، ويستهدف البرنامج تغطية جميع المحافظات مع نهاية هذا العام، هذا بالإضافة الى تدريب نحو ٧ الاف سيدة في برامج تدريبية متنوعة من خلال الاكاديمية الوطنية للتدريب، ومساهمَة في تعزيز توجّه الدولة لتنمية علاقات التعاون مع الدول الأفريقية الشقيقة تم تدريب نحو ٣٨٠ سيدة قيادية من ٤٥ دولة أفريقية وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية.

- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أنه تنفيذاً لتكليفات السيد رئيس الجمهورية، في يوم المرأة العام الماضي تم إعداد واطلاق برنامج لتعزيز وصول المرأة للقيادة بتعاون وشراكة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة بالشراكة مع مركز تورين الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، متابعة أنه لأن تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين يُعَد أحد السبل لزيادة فرص تمكين المرأة ومشاركتها في فرص العمل ووظائف المستقبل، تكثّف الدولة جهودها لتنفيذ برامج التدريب للسيدات والفتيات في المجالات التكنولوجية والرقمنة، ومن بينها تدريب نحو ٢٠٠٠ سيدة من خلال مبادرة هي لمستقبل رقمي، التي تستهدف في المرحلة الأولى السيدات في الوزارات والجهات الحكومية، وتهدف المبادرة إلى تدريب ٨ آلاف سيدة بنهاية عام ٢٠٢٢.

- وأوضحت أنه كأحد ثِمار الجهود المبذولة لتنمية قدرات السيدات في الجهات الحكومية بَلغت نسبة الإناث الفائزات بجائزة مصر للتميّز الحكومي بفئاتها المختلفة التي يتم تنظيمها برعاية كريمة من السيد رئيس الجمهورية نحو ٣٠% من الفائزين، وتقديراً لدور المرأة وسعياً لزيادة فرص مشاركتها في الوظائف الحكومية وتمكينها، نستأذن سيادة الرئيس في أن نعلن اليوم عن "جائزة التميز الحكومي لتكافؤ الفرص وتمكين المرأة" كفئة خاصة من فئات التميز المؤسسي، وتوافقًا مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة التي تستهدف تولي المرأة المناصب الإدارية العُليا بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٠، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرارًا تبعه قرار أخر للبنك المركزي المصري بوجوب تمثيل اثنتين من الكوادر على الأقل في مجالس إدارات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة غير المصرفية ومجالس إدارة البنوك.

- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى ارتفاع مؤشر تمثيل المرأة في مجالس الإدارة لما يَقرُب من ألف شركة وبنك من ١٣٪ في عام ٢٠٢٠ إلي ١٦،٧٪ في عام ٢٠٢١، موضحة أنه في حال الاستمرار بهذا المعدل للزيادة السنوية سيتم الوصول للهدف ٣٠٪ سيدات في مجالس الإدارة بحلول عام ٢٠٢٦، مضيفة أنه قد تَكلَّل كل ذلك بتوجيه السيد الرئيس بالاستعانة بالمرأة في النيابة العامة ومجلس الدولة وذلك تأكيدًا على جدارة المرأة في تولي المناصب المختلفة، حيث صَدَر في يونيو ٢٠٢١ القرار التاريخي "ببدء عمل العُنصر النسائي في مجلس الدولة والنيابة العامة "، وتعيين ٩٨ قاضية جديدة في مجلس الدولة، كذلك شهدنا خلال العام المنقضي ولأول مرة أيضًا تولى امرأة منصب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان السفيرة مشيرة خطاب.

- وأشارت إلى أن ثِمار هذه الجهود والخطط المتواصلة حيث تحسن ترتيب مصر في المؤشرات الدولية المعنيّة بالمرأة فقد تَحسَّن وضع مصر في المؤشر الفرعي للتمكين السياسي للمرأة في مؤشر فجوة النوع الاجتماعي الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي في ٢٠٢١ بنحو ٥٥ مرتبة حيث جاءت في المرتبة ٧٩ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمرتبة ١٣٤ في عام ٢٠١٤، كذلك وبفضل جهود الدولة لتحقيق الشمول المالي ارتفعت نسبة السيدات الآتي لديهن حسابات بنكية لنحو ١٦ مليون سيدة بمعدل نمو ١٦٣% بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١.

- **الحكومة تخصص ١٣٠مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية[7].**

- أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أنه تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية، فقد تم إعداد حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية بقيمة ١٣٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية، وتخفيف آثارها على المواطنين، لافتًا إلى أنه سيتم تدبير ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من «تكافل وكرامة».

- وأشار إلى إنه تم تخصيص ١٩٠,٥ مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لصرف الزيادة السنوية في قيمة المعاشات بنسبة ١٣% بحد أدنى ١٢٠ جنيهًا بدءًا من أول أبريل المقبل، وزيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٢٥% من ٢٤ إلى ٣٠ ألف جنيه.

- أضاف أنه سيتم اعتبارًا من مرتب شهر أبريل المقبل صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية التي تمت زيادتها لتكون بنسبة ٨% من الأجر الوظيفي بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهريًا، ودون حد أقصى، كما سيتم منح العاملين بالدولة من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، علاوة خاصة بنسبة ١٥% من الأجر الأساسي أو ما يقابله في المكافأة الشاملة لكل منهم بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهريًا، ودون حد أقصى.

- أشار إلى أنه سيتم اعتبارًا من مرتب شهر أبريل المقبل، زيادة الحافز الإضافي الشهري للموظفين المخاطبين

[7] https://alborsaanews.com/2022/03/21/1522359

بأحكام قانون الخدمة المدنية والعاملين غير المخاطبين به، بفئات مالية مقطوعة بواقع ١٧٥ جنيهًا لشاغلي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة، و٢٢٥ جنيهًا لشاغلي الدرجة الثالثة، و٢٧٥ جنيهًا لشاغلي الدرجة الثانية، و٣٢٥ جنيهًا لشاغلي الدرجة الأولى، و٣٥٠ جنيهًا لشاغلي درجة مدير عام، و٣٧٥ جنيهًا لشاغلي الدرجة العالية، و٤٠٠ جنيه لشاغلي الدرجة الممتازة أو ما يعادل كل منها، ويستفيد من ذلك من يُعين بعد هذا التاريخ، ويُعد هذا الحافز جزءًا من الأجر المكمل أو الأجر المتغير، وبذلك يكون الحد الأدنى للزيادة للعلاوة الدورية والحافز الإضافي ٣٠٠ جنيه شهريًا.

- أوضح الدكتور / محمد معيط، إلى أنه سيتم تدبير ٣٦ مليار جنيه لصرف العلاوة الدورية للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية بنسبة ٨% من الأجر الوظيفي بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهريًا، ودون حد أقصى، ومنح العاملين بالدولة من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، علاوة خاصة بنسبة ١٥% من الأجر الأساسي، وزيادة الحافز الإضافي المقررة لهم جميعًا اعتبارًا من الشهر المقبل، وذلك ضمن المخصصات المالية المقررة للأجور في موازنة العام المالي المقبل بمبلغ ٤٠٠ مليار جنيه.

- وأشار إلى أنه تم تحديد الدولار الجمركي بقيمة ١٦ جنيهًا للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج في نهاية الشهر المقبل، لافتًا إلى أن الخزانة العامة للدولة تتحمل قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٣,٧٥ مليار جنيه.

- وأكد أن التعديلات على مشروع قانون الضريبة على الدخل، تتضمن الإصلاحات المتعلقة بتنشيط البورصة المصرية وفقًا لما تم الاتفاق عليه مع المستثمرين والبورصة لدعم وتشجيع الاستثمار فيها، حيث تم وضع آلية تسمح بخصم الضريبة على التوزيعات ضمن الهياكل الضريبية المركبة؛ تشجيعًا للاستثمارات في مصر؛ بشرط ألا تُستخدم لتجنب الضريبة، وتم تعديل المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار، لتشجيع الاستثمار المؤسسي، الذى يدعم الاقتصاد والشركات الناشئة مع وضع ضوابط تضمن سلامة التنفيذ؛ بما يتوافق مع التطبيقات الدولية، وإعفاء صناديق الاستثمار في أدوات الدين، وصناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة، وصناديق وشركات رأس مال المخاطر، وخضوع حملة الوثائق بواقع ٥٪ للأشخاص الطبيعية و١٥% للأشخاص الاعتبارية، وإعفاء الصناديق الخيرية بالكامل، وتم إنشاء «كيان شفاف ضريبيًا» لاستثمار الأفراد في البورصة المصرية عن طريق متخصصين؛ مما يخلق بيئة استثمارية جيدة لدعم الاقتصاد المصري.

- وأضاف أن التعديلات تشمل مزايا للمحاسبة المبسطة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات، ولأغراض تحقيق العدالة الضريبية تم تعديل مواد القانون لتضمن عدم خضوع الأرباح المحققة خلال فترة وقف سريان الضريبة، ومنح المستثمرين مجموعة حوافز ضريبية إضافية لدعم سوق رأس المال وزيادة الإقبال على التداول وكذلك قيد الشركات في البورصة، وإعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية، وخصم نسبة ٥٠% من قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي في بورصة الأوراق المالية لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون، التي تخفض إلي ٢٥% بعد ذلك، وفي حالة زيادة رؤوس الأموال من خلال الطروحات الأولية، لن يتم الاعتداد بهذا البيع كواقعة منشئة للضريبة علي الأرباح الرأسمالية، وعدم اعتبار تبادل الأسهم بين شركات مقيدة وشركات غير مقيدة كواقعة منشئة للضريبة لتشجيع زيادة هياكل الشركات المقيدة بالبورصة.

- وأشار إلى أن تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لسرعة الانتهاء منها وتخفيف العبء على مصلحة الضرائب في إطار العمل على ميكنتها وتطويرها، وتوفير حافز للأشخاص لطلب الفواتير والإيصالات الإلكترونية، مع إلزام مجتمع الأعمال بالفواتير الإلكترونية اعتبارًا من ٢٠٢٣، فضلاً عن ضم المعاملة الضريبية المبسطة إلى قانون الضرائب على الدخل التي ستستفيد منها جميع الشركات.

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.

- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣،٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠،٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨،٩ مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.

- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.

- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:

- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.

- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.

- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.

- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

▪ التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[8]:**

▪ وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

▪ وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

▪ كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.

▪ ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- **أبرز ٧ أرقام لنشاط التمويل متناهي الصغر[9].**

▪ أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى إنها قد دعمت نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذلك توعية المجتمع بدور التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط، وذلك في إطار اهتمامها بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، وضمت أبرز ٧ أرقام لنشاط التمويل متناهي الصغر وهي:

١. ٢٧,١ مليار جنيه قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغ ٤٠,٤%.

٢. ٣,٥ مليون عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر بنهاية عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغ ٩,٤%.

٣. ٣١٥٦ منفذ لجهات التمويل متناهي الصغر بنهاية عام ٢٠٢١ تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية بنسبة نمو ١٢%.

٤. ٢٣,٢ مليار جنيه قيمة التمويل الفردي من جملة تمويلات التمويل متناهي الصغر بمعدل نمو بلغ ٤٣,٢%.

٥. ٦٢% نسبة الإناث من إجمالي عدد المستفيدين بعدد ٢,٢ مليون مستفيدة من إجمالي ٣,٥ مليون مستفيد.

---

[8] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[9] https://www.youm7.com/story/2022/3/22/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-7-%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-2-2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86/5700062

٦. ٢,٦ مليون جنيه قيمة أرصدة التمويل الأصغر في نهاية عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغ ٢٢,٥%.

٧. ٨,٤ ألف مستفيد من التمويل متناهي الصغر بنهاية عام ٢٠٢١ مقارنة بـ٣,٤ ألف مستفيد بنهاية عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ ١٤٧,١%.

- وتوقعت هيئة الرقابة المالية، بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر، بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول، وأصدرت الهيئة القانون رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- **اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة يضع ٦ مقترحات لتحفيز القيد بالبورصة المصرية[١٠].**

- أكد اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن قطاع المشروعات الصغيرة تحديدا يحتاج آليات دعم مالي سريعة لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية وارتفاع اسعار الخامات ومدخلات الانتاج وفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لاستيراد احتياجاته مطالبا بفتح منافذ تمويلية جديدة وسريعة لهذا القطاع من المشروعات.

- وأكد الاتحاد أيضاً على ضرورة تفعيل دور البورصة كآلية لتمويل ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل ٨٠ % من الاقتصاد المحلى ويوفر ٨٠ % من السلع التي يطلبها المواطن، فهي مشروعات تتميز بأنها مشروعات قليلة التكنولوجيا وقليلة التكلفة ولديها القدرة على استيعاب عمالة كثيرة تحقق عائد كبير في وقت قصير وبالتالي فإنها تعد من المشروعات الأولى بالرعاية خلال الفترات القادمة لخفض معدلات الفقر ورفع معدلات التنمية.

- وأشار الأستاذ / علاء السقطي، رئيس الاتحاد، إلى إنه على الرغم من ارتفاع التمويل البنكي والتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا يزال هناك تحديات كبيرة أهمها عدم امتلاك فئة كبيرة من تلك المشروعات لسجلات ضريبية وأوراق رسمية مسجلة هذا بالإضافة الى أن أكثر من ٦٠ % من المشروعات تواجه مشكلات في ارتفاع الفوائد والعمولات والمصاريف الإدارية، وكثرة الضمانات والمستندات المطلوبة وطول الإجراءات وصعوبتها، كذلك البورصة فعلى الرغم من أن حجم المشروعات المتوسطة والصغيرة يقدر بنحو٣,٥ مليون منشأة في مصر إلا أن عدد الشركات المقيدة ببورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز ٣٠ شركة فقط.

- وأضاف أنه الرغم من أن البورصة تعد منصة رائعة للحصول على تمويل بدون فوائد وأن لديها مميزات تساهم في تطوير أداء الشركات وتوسيع قاعدة المشاركة في الملكية بين المواطنين إلا أن إجراءات القيد لاتزال تتسم بالتعقيد والصعوبة في الوفاء بالشروط المطلوبة خاصة وان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس لديها القدرة على سداد تكاليف تعيين مراقبين الحسابات من ذوى الخبرة ووكلاء القيد وتطبيق نظم الحوكمة والافصاح وغيرها من الاجراءات المطلوبة، وفى هذا الصدد ولدعم هذا القطاع الهام من المشروعات يقترح اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الآتي:

١. خفض بعض الأعباء المالية والادارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البورصة والبنوك خلال الفترة القادمة لضمان تحقيق معدلات النمو للاقتصادي المحلى.

٢. إنشاء مراكز دعم فني وادارى دائمة تابعة للبورصة في كل المحافظات تستهدف مساعدة على القيد في البورصة وطرح حصص من أسهمها للتداول في السوق مقابل التمويل لضمان نمو الشركات الناشئة على مستوى الجمهورية بلا تمييز لمحافظة دون أخرى.

٣. طرح حوافز خاصة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمشروعات العاملة في مجال المواد الخام ومدخلات الانتاج عند القيد في البورصة لضمان التوسع في العمليات الانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر من كل السلع على قدر المستطاع لمواجهة الازمات العالمية.

٤. ضرورة التزام الشركات الصناعية المقيدة في البورصة بتوزيع جزء من الأرباح السنوية على المساهمين لتشجيع المواطنين على شراء الاسهم ورفع القيمة السوقية للشركة.

٥. التوسع في اصدار الموافقات للشركات الصناعية والزراعية المقيدة بالبورصة لزيادة رأس المال بهدف التوسع في الأعمال والانتاج لمواجهة الطلب المحلى وتشجيع الشركات على القيد.

٦. ضرورة تدشين مؤشر صناعي في بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة المصانع الصغيرة والمتوسطة على القيد به لفتح آفاق استثمار جديدة أمام تلك المصانع لإنشاء وتطوير خطوط الانتاج.

---

[10] https://www.youm7.com/story/2022/3/21/%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D8%B6%D8%B9-6-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9/5699393

▪ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

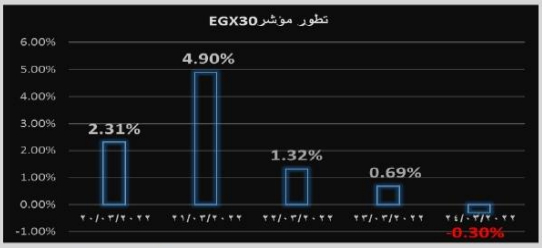

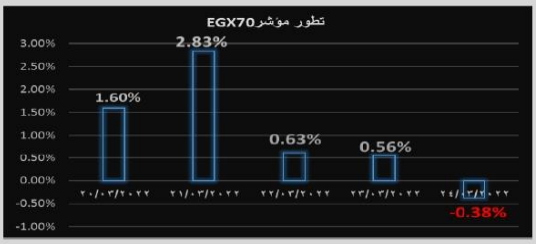

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصريةً انخفاضاً بنسبة -٠,٣٠% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٢٤ مارس ٢٠٢٢ مقارنة بارتفاع بنسبة ٢,٣١% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -٠,٣٨% مقارنة بارتفاع بنسبة ١,٦٠% في بداية الأسبوع.

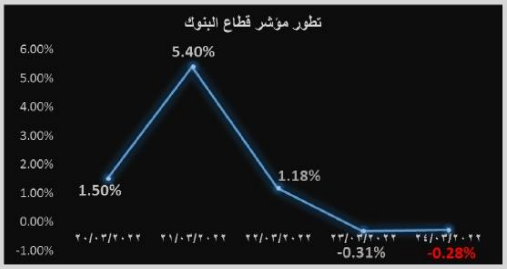

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٢٨% مقارنةً بارتفاع بنسبة ١,٥٠% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٢,٢١%، مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,١٩% في بداية الأسبوع.

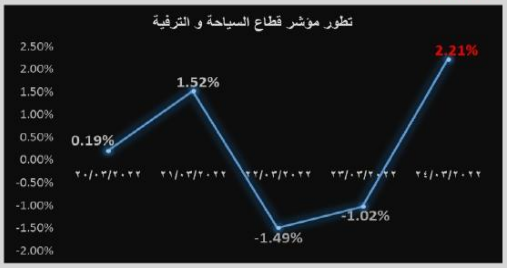

فئات المستثمرين

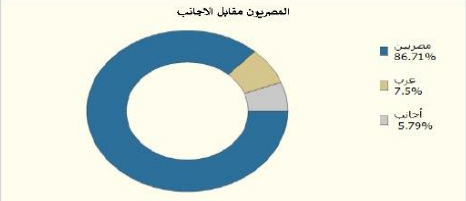

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (١) يوضح تقرير البنك المركزي المصري الذي يشير إلى إن تحويلات المصريين بالخارج تحقق أعلى معدل في تاريخها خلال ٢٠٢١:**

- **انفوجراف (2) يوضح أهم قرارات الحكومة المصرية للحفاظ على النشاط الاقتصادي:**

2

قرار يهمك

تعرّف على قرارات الحكومة للحفاظ على النشاط الاقتصادي

- وضع آلية تسمح بخصم الضريبة على التوزيعات ضمن الهياكل الضريبية المركبة تشجيعًا للاستثمار.
- تعديل المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار لتشجيع الاستثمار المؤسسى.
- إعفاء صناديق الاستثمار في أدوات الدين وصناديق الاستثمار فى الأسهم المقيدة بالبورصة وصناديق وشركات رأس مال المخاطر.
- مزايا للمحاسبة المبسطة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات لتحقيق العدالة الضريبية.
- عدم خضوع الأرباح المحققة خلال فترة وقف سريان الضريبة.

WWW.IDSC.GOV.EG

3

قرار يهمك

تعرّف على قرارات الحكومة للحفاظ على النشاط الاقتصادي

- منح المستثمرين مجموعة حوافز ضريبية إضافية لدعم سوق رأس المال وزيادة الإقبال على التداول قيد الشركات فى البورصة.
- إعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية.
- خصم نسبة 50% من قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي في بورصة الأوراق المالية لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون.

WWW.IDSC.GOV.EG